



تقرير استراتيجي تحليلي

تحولات سعر صرف الريال اليمني في المناطق الجنوبية قراءة استراتيجية في المناطق البنيوية والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

صادر عن مركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام - المكلا



5 أغسطس 2025



مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

◆ مقدمة تحليلية عامة:

تشهد المحافظات الجنوبية من الجمهورية اليمنية وعلى رأسها عدن وحضرموت، في المرحلة الراهنة، حالة من التقلبات الحادة والمتسارعة في سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وخصوصاً الريال السعودي والدولار الأمريكي وقد جاءت هذه التحولات النقدية الأخيرة بشكل مفاجئ وسريع، إذ انخفض سعر صرف الريال اليمني من متوسط يتجاوز 750 ريال مقابل الريال السعودي إلى مستويات قاربت 400 ريال خلال أيام معدودة، وهو ما يعد سابقة غير معهودة في السوق النقدية اليمنية منذ بدء مرحلة الانقسام المؤسسي والانهايار الاقتصادي في أعقاب اندلاع الازمة اليمنية عام 2011.

ولا تكمن خطورة هذا الهبوط في مستواه الرقمي فقط، بل في كونه لم يرتكز على إصلاحات مالية جوهرية أو معالجات نقدية طويلة المدى، بل جاء كمحصلة لجملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية، أبرزها تصاعد الحراك الشعبي في عدن وساحل ووادي حضرموت، وما ترتب عليه من تداعيات اقتصادية وإعلامية دفعت بصناع القرار في الحكومة إلى اتخاذ إجراءات ذات طابع تكتيكي قصير المدى، دون مرافقة بإجراءات مؤسسية وهيكلية حقيقية.

إن هذا التقرير الصادر عن مركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام، يسعى إلى تقديم مقارنة تحليلية معمقة لهذه الظاهرة الطارئة، عبر تفكيك خلفياتها الاقتصادية والسياسية، وقراءة تداعياتها المستقبلية على الجنوب اليمني، في سياق هشاشة الوضع النقدي، وفقدان الثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة، والانقسام البنيوي العميق في المنظومة المصرفية اليمنية.

أولاً: السياق التاريخي للنقد اليمني وانقسام النظام المالي بعد 2015

منذ اندلاع النزاع المسلح في اليمن عام 2015، دخلت البلاد في مرحلة من الانقسام النقدي والمؤسسي العميق، حيث توزعت إدارة السياسة النقدية بين سلطتين: إحداهما في صنعاء تحت سيطرة جماعة الحوثي، والأخرى في عدن تحت الحكومة المعترف بها دولياً وقد أدى هذا الانقسام إلى خلق اقتصادين موازيين داخل الدولة الواحدة، لكل منهما سعر صرف، وسياسة مالية، وآليات إصدار نقدي مختلفة، وهو ما عمق الفجوة بين شمال البلاد وجنوبها.

وفي حين حافظ البنك المركزي في صنعاء على درجة من الاستقرار النسبي في سعر الصرف (تراوح منذ 2021 بين 530-540 ريالاً للدولار)، فيما شهدت عدن والمناطق المحررة في الجنوب تقلبات عنيفة، بلغت ذروتها بوصول الدولار إلى أكثر من 2300 ريال يمني، والريال السعودي إلى ما فوق 700 ريال ووفق تقارير البنك الدولي وصندوق النقد، فإن غياب الاستقرار السياسي، وتعطل تصدير النفط، وتوسع الفساد، كان من أبرز العوامل المسببة لهذا التدهور المزمن في الجنوب.

ثانياً: التحول المفاجئ في سعر الصرف حدث اقتصادي أم ارتداد سياسي؟

في النصف الأخير من يوليو 2025، تراجعت قيمة صرف الريال السعودي في عدن من 750 ريال إلى ما دون 400 ريال خلال بضعة أيام، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً ليستقر ما بين 400 و 450 ريالاً وقد رافق هذا التراجع خطاب إعلامي احتفائي من قبل بعض أطراف الحكومة، معتبرين الأمر "إنجازاً اقتصادياً"، دون تقديم توضيحات تقنية أو تقارير رسمية تبرر هذا التحول غير أن القراءة الاقتصادية البحتة تكشف عن غياب المبررات الموضوعية لهذا الهبوط المفاجئ، حيث لم يُعلن عن أي دعم نقدي خارجي كبير، ولم تجر إعادة هيكلة البنك المركزي، ولا تم استئناف تصدير النفط، كما لم تنخفض أسعار السلع الغذائية في الأسواق، وهو ما يؤشر على أن ما حدث كان استجابة سياسية مؤقتة أكثر من كونه نتيجة تحسن اقتصادي فعلي.

والراجح أن السلطات النقدية في عدن، وتحت ضغط سياسي وشعبي، لجأت إلى التدخل في سوق الصرف عبر أدوات غير مؤسسية، كإجبار شبكات الصرافة على الالتزام بسعر منخفض، وربما من خلال ضخ محدود لسيولة نقدية خارجية، أو استجلاب دعم سياسي خارجي لتأمين استقرار مؤقت للعملة.

ثالثاً: أسباب الهبوط الفجائي تحليل بنيوي متعدد الأبعاد

الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة:

شهدت محافظة حضرموت وعدن مظاهرات مطلبية غاضبة احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية وغياب الخدمات الأساسية، وهو ما شكل ضغطاً متزايداً على الحكومة والسلطات المحلية، وأجبرها على اتخاذ إجراءات تمتص الغضب الشعبي.

تدخل فوقي غير مؤسسي:

غابت الشفافية عن التدخل الذي أدى إلى هذا الانخفاض، ما يرجح أنه تم عبر قرارات مركزية فوقية دون تخطيط مالي أو مؤسسي، وربما كان الغرض منه خلق حالة من التهذئة الاجتماعية في لحظة حرجة.

غياب أي انعكاس إيجابي في الأسواق:

انخفاض بسبب أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية ما يدل على أن السوق لا تعترف بهذا التغيير، وتتعامل معه كوهم نقدي عابر لا أساس له.

التنافس الإعلامي داخل السلطة:

استغلت أطراف داخل الحكومة هذا التحول المفاجئ لتسويق نفسها باعتبارها "صاحبة الإنجاز"، وظهر صراع واضح في محاولات الاستئثار بهذا المكسب الظاهري

رابعاً: مفارقة بين السوق الرسمية وغير الرسمية أزمة ثقة اقتصادية

من الملاحظ أن السوق التجارية، وعلى خلاف التوجه الحكومي، لم تُخفض أسعارها، بل إن بعض التجار رفضوا التعامل بالسعر الجديد، معتمدين على مؤشرات السوق السوداء، وليس على تعميمات البنك المركزي وهذا الوضع يعكس خللاً هيكلياً في آليات الرقابة الاقتصادية، وغياب العلاقة بين السياسة النقدية والتسعير التجاري.

كما أن هذا الانفصال بين السوق والمؤسسة الرسمية يعبر عن أزمة ثقة عميقة، تؤكد أن المشكلة لم تعد في السعر وحده، بل في منظومة الحوكمة الاقتصادية برمتها.

خامساً: ما السبيل إلى إصلاح نقدي حقيقي؟

لإعادة التوازن والاستقرار إلى السياسة النقدية في الجنوب، لا بد من إجراء إصلاحات جذرية تتجاوز المعالجات الإسعافية، وتشمل:

إعادة هيكلة البنك المركزي وتفكيك شبكات الفساد والولاءات داخله.

إعادة تشغيل صادرات النفط والغاز من حضرموت وشبوة بإدارة وطنية مستقلة.

تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإعادة بناء قدرته على التحقيق والتدقيق.

إطلاق مشروع ربط إلكتروني شامل بين الموائئ والمنافذ المالية، لإحكام السيطرة على الإيرادات العامة.

توحيد الرسوم الجمركية والمنافذ وإنهاء النفوذ العسكري فيها.

ضمان استقلالية السياسة النقدية عن النزاع السياسي، وربطها بمؤشرات اقتصادية حقيقية.

إشراك المجتمع المحلي وممثلي الحراك المدني في رسم الأولويات الاقتصادية.

خاتمة: نحو وعي نقدي بالواقع الاقتصادي

ما شهدته الجنوب اليمني من تراجع سريع في سعر صرف الريال ليس أكثر من ارتداد سياسي مفاجئ، جاء استجابة لضغط شعبي، واستخدم كأداة إعلامية من أطراف السلطة لتهدئة الأوضاع دون إحداث إصلاحات حقيقية وفي ظل غياب الشفافية وانعدام الثقة المؤسسية، تبقى هذه التحولات النقدية معرضة للتلاشي السريع، بل وقد تؤدي إلى أزمة أكبر في حال عادت الأسعار إلى الارتفاع دون إدارة رشيدة.

الدرس الأهم هنا هو أن الشارع الجنوبي لم يعد متلقيا سلبيا بل أصبح فاعلاً ضاعطاً قادراً على التأثير في القرار الاقتصادي، لكنه يحتاج إلى تنظيم واعي واستراتيجي، حتى يتحول من مجرد احتجاجات آنية إلى قوة ضغط بنيوية تفرض مساراً إصلاحياً طويل المدى.

إعداد:

مركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام – المكلا

4 أغسطس 2025 📅

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

 info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

